برماوى ومثله سلم وقوله من اكبر الكبائر الخ ان هذا فيه
بعض اقتحام وهو ربا الزيادة واما الربا من اجل التاخير
او الاجل من غير زيادة فى احد العوضين فالظاهر انه
صغيرة لانه غاية ما فيه انه عقد فاسد وقد صرحوا ان
العقود الفاسدة من قبيل الصغائر بقى على ما لم
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا اعترض بانه ان
اراد بالربا المعقود المعنى المقوض وهو الزيادة فلا يصح
تصويره على ربا الفضل وان يقتضى على ان اللعن على
اكل الزيادة فقط دون باقى العوض وان اريد بالربا
العقد فغير ظاهر لانه لا معنى للعن العقد واجيب
باختيار الثانى وبان على تقدير مضاف والتقدير اكل
متعلق الربا وهو العوض تأمل عزيزى اكل الربا يفتح الهمزة
الممدودة وكسر الكاف اى متناوله بأى وجه كان وخص الاكل
لانه المقصود الاعظم من المال برماوى وموكله اى دافعه
وكاتبه اى الذى يثبتها الوثيقة بين المرابين برماوى
وشاهده بالافراد اى حاضره ولو غير شاهد قرى شرح الروض
كمسلم وشاهديه بالتثنية وبهما اللذان يشهدان على العقد
اذا عاد ذلك اى بانه باطل ومع ذلك قام الكاتب
والشاهد اخف من اثم الاكل والموكل لان العامل منهما
الاقرار فقط على المعصية وعمل بهما اذا رضيا به واقرا عليه
اولم يرضيا ولم ينهيا مع قدرتهما على النهى ع ش مع زيادة
وما ذكر لانه انواع وكلها مجمع على بطلانها ع ش ح ف ربا الفضل
ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير حسن
الرهن سم ومنها ما لو جعل ربا القرض منه ربا الفضل مع انه ليس
من هذا الباب لانه لما شرط نفعا للمقرض كان بمنزلة انه باع ما
اقترضه بما يزيد عليه ع ش على ح مع زيادة احد العوضين
ولو احتمالا لا وقد ما سيأتى من مسئلة مد عجوة ودرهم فى

بعض

بعض صور هذا على شيخنا وربا اليد انما نسب اليها لعدم القبض
بها حالا برماوى او قبض احدهما فى بلد والآخر فى بلد آخر ربا النسا
بفتح النون والمد اى الاجل واما النسيئة بمعنى المنسأ فهو اسم للعرض
المقبوض الذى يقال فيه عرض الامانى وما جرى مجراه ان يوكل
الوزن الصغير ويوضع فى غاية بوضع وسيد منها وتربط على
الموضع فيغيب برماوى وقال وهو البيع لاجل وان حصل
القبض فى المجلس والقصد بهذا الباب الخ عليه استعارات
تبعيية المصرح اولى من جعل غيره له فضلا كالتمر وقوله بيع
الرطب اى بيان بيعه اى بيانا مع ما يصح معه الحلول وما يفسد
الا فى حق مع الحرية فاذا وجدت الشروط بجميعها كان العقد صحيحا
صلا لا وان اختل منها واحد كان فاسدا حراما فاضل بزيادة
على ما مر اى من الشروط المتقدمة فى بيع الرطب من كونه طاهرا
الخ انما يحرم الربا فى نقد اى انما يوجد ويتحقق الربا الحرام فاندفع
ما قيل مقتضى هذا التعبير انه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق
الربا دون الحرمة وليس كذلك ح ل وقوله الحرام صفة لازمة وان
لم يذكر للرد على الحنفية القائلين بان الربا يوجد فى كل مكيل
كالجص لان علة الربا عندهم الكيل لا الطعم ولو قال انما يوجد فى
نقد الخ لكان اولى وعمارة ع ش مثل قوله انما يحرم الربا اى يتحقق
انما يوجد ويتحقق الربا فى الحرام فى نقد الخ وانما وصف
بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بمزيد الاثم على
بقية العقود او المراد بالربا الانثوى وهو مطلق الزيادة وعليه
فيكون فى الكلام استخدام لانه ذكره فى الترجمة بمعنى وهو الربا
الشرعى واعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الربا اللغوى
وبهذا سقط ما يقال عبارته تقتضى ان الربا فضل ونسأ حرام
وهو ما كان فيهما وما كان فى العقود والمعلومات ولا حرام
ولو ما كان فى غيرهما وليس مراد او قوله وهو مطلقا الزيادة
سلطانه وهو مطلق الزيادة فيه سمى لانه يقتضى ان المحرم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)